نائب وزير الأوقاف يبحث مع مدير مركز الحديث بالفيوش تعزيز الوسطية الدعوية

عدن / خاص:

استقبل نائب وزير الأوقاف والإرشاد الشيخ أنور العمري في مكتبه بالعاصمة المؤقتة عدن، فضيلة الشيخ الدكتور عبدالله بن مرعي العدني، المشرف العام على الجامعة الإسلامية العالمية والقائم على مركز دار الحديث بالفيوش.

وفي اللقاء الذي حضره القائد العام للحزام الأمني العميد محسن الوالي والدكتور عبدالسلام الجمالي، ناقش الطرفان عدداً من القضايا الدعوية، مؤكدين على أهمية طاعة ولاة الأمر بالمعروف، وتعزيز دعوة التوحيد، وترسيخ منهج الوسطية والاعتدال في الخطاب الدعوي.

وشدد نائب الوزير على ضرورة توحيد الجهود الدعوية وجمع الكلمة بين الدعاة، بما يعزز دورهم في خدمة المجتمع، ويحقق المقاصد الشرعية، ويحافظ على الثوابت الدينية والوطنية.

من جانبه، ثمّن الشيخ الدكتور عبدالله العدني جهود وزارة الأوقاف والإرشاد وحرصها على دعم العمل الدعوي، واهتمامها بتعزيز وحدة الصف بين الدعاة، بما يسهم في تحقيق المصلحة العامة وخدمة قضايا الأمة.

تربية لحج تتسلم أربع مدارس في تبن بعد تأهيلها من الإغاثة الإسلامية

تبن / عادل قائد:

أكد مدير عام مكتب التربية والتعليم بمحافظة لحج فهمي بجاش، أن المكتب تسلم مشروع تأهيل أربع مدارس في مديرية تبن، ضمن تدخلات من منظمة الإغاثة الإسلامية لدعم التعليم في المحافظة.

وشمل المشروع مدارس لبوزة وبئر جابر والقمندان (بنين وبنات)، لافتا الى أنه تم تفقد أعمال الترميم التي شملت الفصول الدراسية ودورات المياه، وتم الاطلاع على نوعية الدعم المقدم والذي تضمن تركيب منظومات طاقة شمسية متكاملة وتزويد المدارس بأجهزة إلكترونية وإذاعية وشاشات عرض وطابعات، بالإضافة إلى وسائل تعليمية متنوعة وحقائب صحية ومدرسية للطلاب.

وأكد بجاش أن هذه الخطوة تأتي في إطار تعزيز الشراكة مع منظمات المجتمع المدني بهدف تطوير قطاع التعليم، وتوفير بيئة مدرسية محفزة تواكب المعايير التعليمية الحديثة، مشددا على أهمية الحفاظ على الدعم المقدم واعتباره من اصول المدارس، معبرا عن التقدير لمنظمة الإغاثة الإسلامية على جهودها المتواصلة في دعم التعليم بلحج.

من جهته أشار مسؤول الإصلاح البيئي في منظمة الإغاثة الإسلامية المهندس محمد نصر إلى أن هذه التدخلات تأتي ضمن مشروع دعم المجمعات التعليمية بتبن للعام ٢٠٢٥م، مثمنا تعاون مكتب وإدارة التربية بالمحافظة والمديرية.

وقفة تضامنية لأبناء الحديدة في الذكرى الرابعة لمجزرة 18 سبتمبر 2021

الحديدة / سبأ:

نظم أبناء محافظة الحديدة امس وقفة احتجاجية في الذكرى الرابعة للمجزرة الاجرامية التي ارتكبتها مليشيات الحوثي الإرهابية بحق أبناء تهامة في 18 سبتمبر 2021 والتي راح ضحيتها تسعة مدنيين أبرياء.

واكد المشاركون في الوقفة أن دماء الشهداء لن تذهب هدراً وأن الشعب اليمني وفي مقدمته أبناء تهامة سيواصلون النضال حتى إسقاط هذه المليشيات واستعادة الدولة.. معبرين عن غضبهم تجاه صمت المجتمع الدولي والمنظمات الحقوقية.. مطالبين بتحرك عاجل لإدانة هذه الجرائم ومحاسبة مرتكبيها وفقا للقوانين الدولية.

وأوضح المشاركون أن هذه الجرائم لن ترهب أبناء تهامة بل ستزيدهم إصراراً على مواصلة طريق النضال حتى تحرير كل شبر من أرض اليمن من قبضة المليشيا الكهنوتية التي لا تؤمن إلا بلغة الدم والقمع.

تنفيذي المنصورة يوجه بحملة ضبط ومصادرة المواد المسرطنة من الأسواق

عدن / خاص:

أكد مدير عام مديرية المنصورة بالعاصمة المؤقتة عدن، أحمد علي الداؤودي، حرص السلطة المحلية على صيانة وإعادة تأهيل كافة الشوارع المتهالكة، مشيراً إلى أن قيادة المديرية تولي هذا الجانب جل اهتمامها لتنظيم وتسهيل حركة السير، ناهيك عن إظهار المنصورة بمظهرها اللائق.

جاء ذلك خلال تنفيذ أعمال الصيانة والترميمات الإسفلتية في عدد من شوارع مديرية المنصورة، وعلى وجه الخصوص الشوارع المحيطة من الإشارات المرورية الرقمية الضوئية، والذي تنفذه «مؤسسة الربل للمقاولات العامة»، بتمويل من المجلس المحلي بالمديرية.

ولفت الداؤودي إلى أن صيانة وتأهيل عدد من الشوارع المستهدفة يعد من أولويات خطط وبرامج السلطة المحلية بالمديرية، للحفاظ على الطرق، ضمن جهود قيادة المديرية لتحديث البنية التحتية، لتواكب ما تشهده مديرية المنصورة من توسع عمراني وازدحام مروري وحركة تجارية، إلى جانب إبراز الوجه الجمالي والحضاري للمديرية، ترجمة لتوجيهات وزير الدولة - محافظ عدن أحمد حامد لملس.

كما وجه مدير عام مديرية المنصورة، بتنفيذ حملة ضبط ومصادرة المواد الغذائية المسببة لأمراض السرطان. جاء ذلك، خلال قيام مكتب الصناعة والتجارة بالمديرية، أمس، بتنفيذ حملة ضبط وسحب تلك المواد كالبهارات والحلويات والمشروبات التي تحتوي مكوناتها على مادة التيتانيوم المسرطنة من المراكز والمحال التجارية والكافتيريات بعموم مناطق المديرية.

وأشار الداؤودي إلى أن الحملة يأتي تنفيذها بحسب تعميم الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة بمنع بيع المواد الغذائية تلك لاحتواها على ثاني أكسيد التيتانيوم (أي 171) وسحبها من الأسواق، لما لها من آثار سلبية على سلامة المواطنين، مؤكدا أن مكتب الصناعة والتجارة سيستمر في أعمال الحملة حتى تحقيق الأهداف المرجوة من تنفيذها، حفاظاً على صحة المستهلك، وضبط المخالفين وإحالتهم إلى النيابة العامة لاتخاذ الإجراءات القانونية الصارمة بحقهم.

من بحر العرب إلى قلب الدفاع الوطني.. شبوة ترفع راية التعليم العسكري البحري

المحافظ عوض بن الوزير يدعو لإنشاء كلية بحرية لتعزيز قدرات بلادنا الدفاعية وتأمين السواحل

شبوة / عبدالله المسروري :

في ظل التحولات الأمنية المتسارعة التي تشهدها المنطقة، تبرز الحاجة الملحة إلى تعزيز البنية الدفاعية البحرية لبلادنا، وتطوير الكفاءات الوطنية القادرة على حماية السواحل والممرات الحيوية.

ومن قلب هذه الرؤية الاستراتيجية، جاءت دعوة محافظ محافظة شبوة، الشيخ عوض محمد بن الوزير، إلى وزارة الدفاع لإنشاء كلية بحرية في المحافظة، باعتبارها خطوة نوعية نحو بناء قدرات وطنية متخصصة في المجال البحري.

شبوة، المحافظة التي تمتد سواحلها لأكثر من 220 كيلومترًا على بحر العرب، لم تعد نقطة على خارطة الوطن، بل باتت مؤهلة لتكون مركزًا بحريًا إستراتيجيًا، يحتضن مؤسسة تعليمية عسكرية تُسهم في إعداد ضباط متخصصين، قادرين على حماية الممرات البحرية، وتأمين السواحل، ومواكبة التطورات الدفاعية الحديثة.

موقع استراتيجي يؤهل شبوة للريادة

ففي مذكرته الرسمية، استعرض المحافظ بن الوزير المزايا الجغرافية التي تتمتع بها شبوة، حيث تطل على بحر العرب بشريط ساحلي يتجاوز طوله 220 كيلومترًا، ما يجعلها مؤهلة لاحتضان مؤسسة تعليمية عسكرية بحرية ذات طابع استراتيجي.

هذا الامتداد الساحلي يمنح شبوة ميزة فريدة لتكون مركزًا لتأهيل الضباط البحريين، وتخريج كوادر قادرة على التعامل مع التحديات الأمنية البحرية المتزايدة.

الكلية البحرية.. رافد نوعي للقوات المسلحة

وأكد المحافظ بن الوزير أن إنشاء الكلية البحرية سيُسهم في إعداد وتأهيل ضباط متخصصين في العلوم البحرية، وفق مناهج أكاديمية حديثة تواكب التطورات العالمية في المجال الدفاعي.

كما ستُسهم في سد الفجوة القائمة في الكفاءات البحرية، وتوفير عناصر مدربة قادرة على حماية السيادة الوطنية في المياه الإقليمية، ومواجهة التهديدات البحرية المتعددة، من تهريب الأسلحة والمخدرات إلى القرصنة والتسلل غير المشروع.

الأمن البحري.. خط الدفاع الأول عن السيادة الوطنية

في ظل التهديدات المتزايدة التي تطال المياه الإقليمية الوطنية، يُعد الأمن البحري حجر الزاوية في حماية السيادة الوطنية.

فالسواحل ليست مجرد امتداد جغرافي، بل بوابات استراتيجية تمر عبرها المصالح الاقتصادية، وحركة التجارة، والممرات الدولية.

ومن هنا، فإن إنشاء كلية بحرية في شبوة يُمثل استثمارًا مباشرًا في تحصين هذه الجبهة الحيوية، عبر إعداد ضباط متخصصين قادرين على الاستجابة السريعة، والتعامل المهني مع التحديات البحرية المعقدة.

الاستثمار في الإنسان قبل البنيان

بناء كلية بحرية لا يقتصر على تشييد منشأة تعليمية، بل هو استثمار في الإنسان اليمني، وفي قدراته العقلية والمهنية.

فالمؤسسة المقترحة ستُعنى بتأهيل جيل جديد من الضباط، ليس فقط في المهارات العسكرية، بل في العلوم البحرية، والقيادة، والتكنولوجيا الدفاعية.

وتُعد خطوة نحو بناء عقلية بحرية وطنية، قادرة على التفكير الاستراتيجي، واتخاذ القرار في بيئات بحرية متغيرة.

شبوة بوابة الوطن نحو العمق البحري

لطالما كانت شبوة نقطة التقاء بين البر والبحر، واليوم تتهيأ لتكون بوابة الوطن نحو العمق البحري، عبر مشروع الكلية البحرية.

هذا التحول من محافظة داخلية إلى مركز بحري يُعيد رسم خارطة الأدوار الوطنية، ويمنح شبوة موقعًا متقدمًا في معادلة الأمن القومي.

فالموقع الجغرافي وحده لا يكفي، بل يجب أن يُترجم إلى مؤسسات فاعلة، ومشاريع استراتيجية تُعزز من حضور الدولة في البحر.

من التعليم إلى التمكين العسكري

الكلية البحرية لاتمثل صرحا أكاديميا فقط، بل منصة للتمكين العسكري، تُسهم في بناء منظومة دفاعية متكاملة، قائمة على المعرفة والانضباط والاحتراف.

فهي تُشكل حلقة وصل بين التعليم العسكري والتطبيق الميداني، وتُسهم في خلق جيل من القادة البحريين الذين يجمعون بين النظرية والممارسة، وبين الانتماء الوطني والجاهزية العملياتية.

دعوة للتكامل الوطني

مشروع الكلية البحرية في شبوة لا ينبغي أن يُنظر إليه كمطلب محلي، بل كمشروع وطني يستدعي تكامل الجهود بين الحكومة، والقيادة العسكرية، والمجتمع المدني، والقطاع الأكاديمي.

فنجاح هذا المشروع يتطلب إرادة سياسية، ودعم مؤسسي، وتفاعل شعبي، ليُصبح نموذجًا يُحتذى في بناء مؤسسات عسكرية تعليمية تخدم الوطن وتُعزز من أمنه واستقراره.

بوابة نحو شراكات إقليمية ودولية

من شأن إنشاء كلية بحرية في شبوة أن يفتح آفاقًا واسعة للتعاون الإقليمي والدولي، خاصة مع الدول المطلة على بحر العرب والمحيط الهندي، التي تمتلك خبرات متقدمة في المجال البحري.

فوجود مؤسسة تعليمية متخصصة يُمكن أن يكون نقطة انطلاق لتبادل الخبرات، وتنظيم تدريبات مشتركة، وتوقيع اتفاقيات تعاون في مجالات الأمن البحري، والبحث العلمي، والتقنيات الدفاعية.

مشروع وطني يستحق الدعم

طالب محافظ شبوة، وزير الدفاع برفع المقترح إلى مجلس القيادة الرئاسي، لمناقشته واعتماد الخطوات التنفيذية اللازمة، مؤكدًا أن المشروع لا يخدم شبوة فحسب، بل يُعد مكسبًا وطنيًا يعزز من قدرات بلادنا الدفاعية، ويُسهم في حماية مصالحه البحرية في ظل التحديات الإقليمية والدولية.

نحو بناء مستقبل بحري واعد

يُذكر إن دعوة محافظ شبوة عوض بن الوزير لإنشاء كلية بحرية ليست مجرد مقترح إداري، بل رؤية وطنية تستشرف المستقبل، وتضع لبنة جديدة في صرح الدفاع الوطني، ودعوة لكل من يحرص على أمن بلادنا واستقراره، ولكل من يؤمن بأن التعليم العسكري هو الحجر الأساس لبناء جيش قوي ومؤهل.

ومن هنا، فإن التفاعل مع هذا المشروع، ودعمه من مختلف الجهات الرسمية والمجتمعية، يُعد واجبًا وطنيًا ومسؤولية مشتركة، تقتضي أن نُسهم جميعًا في تحويل هذه الفكرة إلى واقع ملموس، ينهض بقدراتنا، ويُعزز من سيادتنا على مياهنا وسواحلنا.

الجمهورية اليمنية
وزارة الإدارة المحلية
محافظة شبوة
مكتب المحافظ

الرقم: ...
التاريخ: ...

المحترم
الأخ / وزير الدفاع

تحية طيبة وبعد:

الموضوع : طلب أنشاء كلية بحرية في محافظة شبوة

في البدء تهديكم قيادة السلطة المحلية محافظة شبوة أطيب التحايا وتتهز الفرصة لتقديم أطيب التهاني بمناسبة عيد الفطر المبارك وكل عام وانتم بخير وبالاشارة إلى الموضوع أعلاه ، والحاقاً بمطالباتنا المتكررة بضرورة انشاء منطقة عسكرية في محافظة شبوة نظراً لما تقتضيه الأهمية الاستراتيجية لتعزيز القدرات الدفاعية للوطن في ضل تزايد التحديات الأمنية ولما تتمتع به محافظة شبوة من مقومات طبوغرافية متنوعة وواقوعها على ساحل البحر العربي بطول (220) كيلو متر يتم في المياه المقابلة لها ممارسة القرصنة وعمليات التهريب والهجرة الغير مشروعة في المياه الدولية والمياه الاقليمية الأمر الذي يتطلب أنشاء كلية بحرية لتأهيل كوادر عسكرية بحرية في العلوم الأكاديمية في قسم الملاحة البحرية والهندسة البحرية والدفاع الساحلي على أحدث التقنيات الدفاعية البحرية وتأمين الممرات المائية على أسس أكاديمية.

وعليه فأننا نقترح على معاليكم الآتي:

العرض على مجلس القيادة الرئاسي بطلب أنشاء كلية بحرية تابعة لوزارة الدفاع يكون موقعها في محافظة شبوة مديرية رضوم لكون سواحل بلحاف قريبة من خليج عدن وتمثل نقطة عسكرية محورية لتعزيز الأمن البحري وحماية الممرات المائية والجزر البحرية علماً أن مديرية رضوم تتواجد بها ثلاثة موانئ نفطية وغازية وتجارية هامة.

وتفضلوا معالي الاحترام والتقدير:

عوض محمد بن الوزير
محافظ محافظة شبوة
رئيس المجلس المحلي
رئيس اللجنة الامنية

نسخة مع التحية لـ:
- فخامة الأخ الرئيس وأعضاء مجلس القيادة الرئاسي المحترمين.